الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السّياسية
قسم الحقوق

مخبر العولمة والقانون الوطني
فرقة البحث: مبدأ الإلتزام بضمان
السلامة في التشريع الجزائري

شهادة المشاركة

يشهد عميد كليّة الحقوق والعلوم السّياسية، ومديرة مخبر العولمة والقانون الوطني، ورئيسة الملتقى الوطني الموسوم: " التّجربة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد الإداري - واقع، تحديّات وآفاق"، المنظّم من قبل كلية الحقوق والعلوم السّياسية، قسم الحقوق، بالتّعاون مع مخبر العولمة والقانون الوطني، بتاريخ 30 أفريل 2025، بأنّ: الدكتور عبد الغني حجاب، أستاذ محاضر (أ) بجامعة المسيلة، قد شارك في فعاليات هذا الملتقى بمداخلة عنوانها:

تجارب دولية مبتكرة في مجال مكافحة الفساد الإداري: دراسة حالة تجربة هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا.

رئيسة الملتقى

الدكتورة، مخلوفي مليكة
رئيسة الملتقى
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة مولود معمري تيزي وزو

مديرة المخبر

Pr. SBAIHI Rabea
Directrice du Laboratoire
Mondialisation & Droit
National

عميد الكلية

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية
محمد إقلولي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري – تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
بالتعاون مع مخبر العولمة والقانون الوطني

تنظـــــم

ملتقى وطني (حضوري/عن بعد) حول:

التّجربة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد الإداري – واقع، تحدّيات وآفاق –

يوم 30 أفريل 2025

الرئيس الشرفي للملتقى:

أ.د./ بـودة أحمـد (رئيس جامعة مولود معمري – تيزي وزو)

المشرف العام للملتقى:

أ.د/ إقلولي محمد (عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية)

مديرة المخبر:

أ.د/ صبايحي ربيعـة

رئيسة الملتقى :

د/ مخلوفي مليكة

ديباجة الملتقى

أصبح الفساد ظاهرة عالمية أخذت اهتمام جميع الدّول، نظرا لتعدد أشكاله واتّساع نطاقه، فهو خطر يُهدّد الإنسانية جمعاء، ولعلّ أخطر مظاهره الفساد الإداري الذي أنخر في عُضد الإدارات العمومية ممّا أدى إلى عدم مشروعية أعمالها والقضاء على هيبتها ومصداقيتها تُجاه المواطنين.

والجزائر باعتبارها دولة حريصة على مكافحة جميع أشكال ومظاهر الفساد الإداري، حيث كانت بدايتها بالمصادقة على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد لتليها عدة اتفاقيات إقليمية وعربية في هذا الشّأن، والتي على أساسها صدر القانون رقم 06-01 المتعلّق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم، حيث اعتمد فيه المشرّع الجزائري عدة آليات قانونية ومؤسّساتية للوقاية من الفساد الإداري ومكافحته.

هذا، إلى جانب كل عناصر ومكونات المجتمع المدني، وكذا جميع مؤسسات الدولة لاسيما السلطة العليا للشفافية التي تكرّست بموجب تعديل الدستور لسنة 2020، والذي يعتبر تتويجا للمسار القانوني والمؤسساتي الذي حققته الجزائر بهدف وضع إستراتيجية شاملة ومتناسقة للتصدي لظاهرة الفساد الإداري.

لكن، رغم المجهودات الجبّارة التي بذلتها الدولة الجزائرية لا تزال كغيرها من الدول تعاني من جرائم الفساد الإداري الأمر الذي طرح الإشكالية التالية:

هل الآليات القانونية والمؤسّساتية التي تبنّاها المشرّع الجزائري كفيلة لخلق إستراتيجية وطنية فعليّة وفعّالة للوقاية من الفساد الإداري ومكافحته أم أن الواقع يفرض عليه توفير آليات أخرى مكمّلة أو بديلة؟

أهداف الملتقى:

- تسليط الضّوء على مظاهر الفساد الإداري وعلى أسباب انتشاره في المؤسسات الإدارية.
- تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بمكافحة الفساد الإداري لاسيما القانون رقم 06-01، المعدل والمتمم مع البحث في مدى فعاليتها مقارنة بالنصوص القانونية المقارنة.
- البحث عن سُبل تعزيز المنظومة القانونية والمؤسساتية في مجال مكافحة الفساد الإداري واسترداد عائداته.
- الاستفادة من تجارب بعض الدول لتقييم تجربة الجزائر في مجال مكافحة الفساد عامة والفساد الإداري خصوصًا.

محاور الملتقى:

المحور الأول

الإطار المفاهيمي والقانوني للفساد الإداري (المفهوم، المظاهر، الدوافع وآثاره على المجتمع و على جودة الخدمة العمومية).

المحور الثاني:

الآليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد الإداري على الصّعيد الوطني

- -دراسة من منظور القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والأمر رقم 06-03 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية والقانون رقم 23-12 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية وكذا قانون الضرائب...
- - دور الهيئة العليا للشفافية وبعض المؤسسات الإدارية في مكافحة الفساد.

المحور الثالث:

الجهود الدولية لمكافحة الفساد الإداري

(جهود الإتفاقيات الدولية والإفريقية والعربية لمكافحة الفساد).

المحور الرابع:

المعوقات والتحديات التي تواجه فعالية تنفيذ إستراتيجية مكافحة الفساد الإداري في الجزائر

(ضُعف التعاون الدولي، ضُعف الرقابة الإدارية،عدم فعالية العقوبات الجزائية الصادرة ضد مرتكبي جرائم الفساد...).

المحور الخامس :

سُبل تعزيز المنظومة القانونية والمؤسساتية في مجال مكافحة الفساد الإداري واسترداد عائداته

-الاستئناس بتجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال، دور التعاون الدولي في مجال استرداد عائدات جرائم الفساد (الحجز، المصادرة، التعاون القضائي...).

-تعزيز دور الرقمنة في المعاملات الإدارية والمالية (في مجال الضّرائب، التّوظيف، الصّفقات العمومية.، البنوك...).

شروط المشاركة:

- ✓ أن يتسم البحث بالأصالة وألا يكون قد سبق المشاركة به في ملتقى آخر أو تم نشره في مجلة أو يكون مستلا من أطروحة أو مذكرة.
- ✓ التقيد بمحاور الملتقى ومعايير كتابة البحث العلمي.
- ✓ تقبل فقط المداخلات الفردية.
- تكتب المداخلة بخط Simplified Arabicحجم 14 في المتن و12 في التهميش بالنسبة للغة العربية، وبخط Times New Romanحجم 12 في المتن و10 في التهميش بالنسبة للغة الأجنبية، مع ترك مسافة 1.15 بين الأسطر، وضبط الورقة بهامش 2 سم على كل الجهات.
- ✓ تكتب الهوامش في آخر كل صفحة.
- ✓ إدراج قائمة المصادر والمراجع في نهاية المداخلة.
- ✓ إرفاق المداخلة بملخصين باللغة العربية واللغة الانجليزية.
- ✓ أن لا يتجاوز عدد الصفحات 20 صفحة ولا يقل عن 12 صفحات.

تواريخ مهمة:

-أخر أجل لإرسال الملخص: 05/04/2025
-تاريخ الرد على الملخصات المقبولة: 10/04/2025
أخر أجل لإرسال المداخلة كاملة: 15/04/2025
-تاريخ انعقاد الملتقى: 30/04/2025
ترسل الملخصات والمداخلات إلى البريد الإلكتروني:

sem.anti.corruption@ummto.dz

اللجنة العلمية:

✓ رئيس اللجنة العلمية:

د. زروروناصر (جامعة تيزي وزو)

✓ أعضاء اللجنة العلمية:

➢ من خارج الكلية:

أ.د. تياب نادية	أستاذةتعليم عالي	جامعة سكيكدة
أ.د. حمليل صالح	أستاذ تعليم عالي	جامعة الجلفة
د. لوني نصيرة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة البويرة
د. بوعش و افية	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة جيجل
د. زوانتي بلحسن	أستاذ محاضر (أ)	جامعة خميس مليانة

➢ من داخل الكلية:

أ.د. إقلولي محمد	أستاذ تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د. أمازوزلطيفة	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د. إقلولي/ أولد رابح صافية	أستاذ تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د. صبايحي ربيعة	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د إرزيل الكاهنة	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د. تاجر محمد	أستاذ تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د. سعيداني لوناسي ججيقة	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د. كايس محند شريف	أستاذ تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د. يسعد حورية	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د حسين فريدة	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د أيت وازو زينة	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د. فتحي وردية	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د بلعسلي ويزة	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د قلي أحمد	أستاذ تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د. دخلافي سفيان	أستاذتعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د زايدي حميد	أستاذتعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د كسال سامية	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د بوفراش صفيان	أستاذ تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
د. براهيمي صفيان	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د.أيت ساحد كهينة	أستاذة محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. أعراب أحمد	أستاذ محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د. أيت يوسف صبرينة	أساذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د. بلمهوب عبد الناصر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. براهيمي جمال	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. حامل صليحة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د. نعار فتيحة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د.أعراب كميلة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د. عمورة عيسى	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. علام رشيدة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د. محالي مراد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. بوخرس بلعيد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. إدرنموش أمال	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د. موزاوي علي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. مخلوفي مليكة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د. قادري طارق	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. أومايوف محمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. قونان كهينة	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
د. فارسي جميلة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د. مزياني حميد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د.درعي عبد المالك	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. جعفور إسلام	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. أوشن ليلى	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د. أيت مولود سامية	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د.أرتباس نذير	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د.تاجر كريمة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو

اللجنة التنظيمية:

✓ رئيسة اللجنة التنظيمية:

د. عبد الدايم سميرة (جامعة تيزي وزو)

د. سليماني حميدة (جامعة تيزي وزو)

✓ أعضاء اللجنة التنظيمية:

د. خليف ياسمين	أستاذة محاضرة(أ)	د. زربول سعدية	أستاذة محاضرة(ب)
د. أيت تفاتي حفيظة	أستاذة محاضرة(أ)	د. بومدين سامية	أستاذة محاضرة(أ)
د. زياد محمد أنيس	أستاذ محاضر(ب)	د. بن نعمان فتيحة	أستاذة محاضرة (أ)
د. حاتم مولود	أستاذ محاضر(ب)	د. القبي حفيظة	أستاذة محاضرة(أ)
د. أيت شعلال الياس	أستاذ محاضر(ب)	د. مومونادية	أستاذة محاضرة(أ)
د. دعموش فاطمة الزهرة	أستاذة محاضرة(ب)	د. إقرشاح فاطمة	أستاذة محاضرة(ب)
د. بن طالب ليندا	أستاذة محاضرة (أ)	د.حدوش وردية	أستاذة محاضرة(أ)
د. دحماني فريدة	أستاذة محاضرة (ب)	أ.حماز محمد	أستاذة مساعد(أ)
د. عميري فريدة	أستاذة محاضرة(أ)	د.عباشي كريمة	أستاذة محاضرة (ب)
أ.أوديرعواوش	أستاذة مساعدة(أ)	د.قوسم غالية	أستاذة محاضرة (أ)
د. موساوي ظريفة	أستاذة محاضرة (أ)	د.خلوي خالد	أستاذ محاضر(أ)
د. الجوزي عز الدين	أستاذ محاضر (أ)	ط. بلمهوب هجيرة	طالبة دكتوراه
زقان نبيل	أستاذ مساعد(أ)	ط. جلال إيمان	طالبة دكتوراه
د.لحراري شالح ويزة	أستاذة محاضرة (ب)	ط.إغيل علي محرز	طالب دكتوراه

المقرر العام للملتقى

د. أيت يوسف صبرينة، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو

الهيئة التنسيقية للملتقى

د. مخلوفي مليكة، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو

د.عبد الدايم سميرة،أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو

د. خليفياسمين، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو

استمارة المشاركـــــة

- اللقب والاسم: .....
- الدرجة العلمية: .....
- الرتبة: .....
- التخصص: .....
- المؤسسة الجامعية: .....
- رقم الهاتف: .....
- البريد الالكتروني: .....
- المحور: .....
- عنوان المداخلة: .....
- ملخص المداخلة: .....

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

فرقة البحث "مبدأ الإلتزام بضمان السلامة في التشريع الجزائري"

بالتعاون مع مخبر العولمة والقانون الوطني تنظم:

ملتقى وطني حضوري وافتراضي عن طريق تقنية التحاضر المرئي عن بعد حول:

جامعة مولود معمري تيزي وزو - كلية الحقوق والعلوم السياسية
نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

التّجربة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد الإداري -واقع، تحديّات وآفاق-

يوم 30 أفريل 2025

برنامج الملتقى :

مراسيم الافتتاح

التوقيت	نشاط الجلسة
08.35 – 08.30	الاستماع إلى آيات ببنات من القرآن الكريم
08.40 – 08.35	الاستماع إلى النّشيد الوطني الجزائري

الجلسة الافتتاحية

التوقيت	نشاط الجلسة
08.50 – 08.45	كلمة السيد مدير جامعة مولود معمري – تيزي وزو أ.د/ بـودهأحمد
08:55–08.50	كلمة السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية أ.د/ إقلولي محمد
09.00 –08:55	كلمة السيدة مديرة مخبر العولمة والقانون الوطني و رئيسة فرقة البحث أ.د/ صبايحي ربيعة
09.05 –09.00	كلمة السيدة رئيسة الملتقى الوطني د/ مخلوفي مليكة
09:10–09.05	كلمة السيد رئيس اللجنة العلمية د/ زرورو ناصر
09:15–09.10	كلمة رئيستي اللجنة التنظيمية د/ عبد الدايم سميرة د/ سليماني حميدة

نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الجلسة العلمية الأولى

رئيس الجلسة: أ.د/ تاجر محمد

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتدخل(ة)	الرتبة	الجامعة
09.40 – 09.30	مفهوم الفساد الإداري	أ.د/ لوناسي سعيداني ججيقة	أستاذة	جامعة تيزي وزو
09.50 – 09.40	تقييد الموظّف العام بأحكام قانون رقم 06-01 و الأمر رقم 06-03 قمعا للمفسدين ومحاربتهم	أ.د/ تياب نادية	أستاذة	جامعة سكيكدة
10.00 – 09.50	دور الإدارة العامة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري	أ.د/ إقلولي ولد رابح صافية	أستاذة	جامعة تيزي وزو
10.10 – 10.00	عرض التّجربة الجزائرية في مكافحة الفساد المالي والإداري	أ.د بساس أحمد	أستاذ	جامعة الأغواط
10:20 –10:10	الفساد الإداري في القطاع العام بين المفهوم والأسباب	د/ بوعش وافية	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة جيجل
10:30 –10:20	دور المفتشية العامة المالية في كشف جرائم الصفقات العمومية	أ.د/تاجر محمد	أستاذ	جامعة تيزي وزو
10:40 – 10.30	حماية المبلّغين كآلية مهمّة لمكافحة جرائم الفساد في الجزائر	د/ براهيمي جمال	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
10:50 – 10.40	حوكمة الصّفقات العمومية كآلية لمكافحة الفساد الإداري	د/ محالي مراد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
11.00 – 10.50	تحديات التّعاون الدّولي في مجال إسترداد العائدات المتأتية من الفساد: مسألة بين النّظري والتّطبيقي	د/ الجوزي عز الدين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو

نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الجلسة العلمية الثانية

رئيسة الجلسة: أ.د/ لوناسي سعيداني ججيقة

الترقيت	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتدخل(ة)	الرتبة	الجامعة
11.20 – 11.10	الإشكالات الموضوعية لتسليم مجرمي جرائم الفساد الإداري	د/ تدريست كريمة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11.30 – 11.20	عن فعالية الجزاء الجنائي في مكافحة الفساد	أ.د/ فتحي وردية	أستاذة	جامعة تيزي وزو
11.40 – 11.30	دور الإتّحاد الإفريقي في مكافحة الفساد	أ.د/ زايدي حميد	أستاذ	جامعة تيزي وزو
11.50 – 11.40	تدبير التّبليغ عن جرائم الفساد من منظور الإتّفاقيات الدّولية وانعكاسه على القانون الجزائري	د/ بن نعمان فتيحة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
12.00 – 11.50	السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته: مقاربة جديدة لمحاربة الفساد الإداري	د/ وعراب عبد المجيد	أستاذ محاضر (ب)	جامعة الجزائر 1
12.10 – 12.00	إسترداد الموجودات بين التّنظيم الدّولي والوطني : قراءة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته	أ.د/ بلحاج بلخير	أستاذ	جامعة تندوف
12.20 – 12.10	الإلتزام بأخلاقيات المهنة كحتمية لمكافحة الفساد الإداري لدى موظفي قطاع الجمارك	د/ القبي حفيظة	أستاذ محاضر(أ)	جامعة تيزي وزو
12.30 – 12.20	التّبليغ عن جرائم الفساد: بين ضرورة حماية المبلّغين ومتطلّبات مكافحة الفساد الإداري	د/ مخلوفي مليكة	أستاذة محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو

مناقشة أشغال الملتقى الخاصة بالفترة

استراحة الغذاء

نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الجلسة العلمية الثالثة

رئيس الجلسة: د/ بلمهوب عبد الناصر

الترقيت	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتدخل(ة)	الرتبة	الجامعة
14.10–14.00	تحديد مفهوم الموظّف العمومي وعلاقته بتجريم أفعال الفساد الإداري في التّشريع الجزائري	د/ بلمهوب عبد الناصر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
14.20–14.10	مساعي الدّول والمؤسسات الإفريقية لمكافحة أشكال الفساد	د/ قادري طارق	أستاذ محاضر(أ)	جامعة تيزي وزو
14.30–14.20	تأثير ظاهرة الفساد على حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر	أ.د/ تيزا حسين نوارة	أستاذة	جامعة تيزي وزو
14.40–14.30	ملاحظات حول إستقلالية السّلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته	د/ أعراب أحمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
14.50–14.40	تأثير الرقمنة على مكافحة الفساد الإداري وتحسين أداء الإدارة	د/كمون حسين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة البويرة
15.00–14.50	السلطة العليا للشفافية كمؤسسة مستقلة مستحدثة لمكافحة الفساد: بين الاستقلالية النظرية والتبعية الفعلية	د/عميور خديجة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة جيجل
15.10 – 15.00	قصور أحكام قانون رقم 06-01 في ضمان مكافحة فعالة للفساد	د/ موري سفيان	أستاذ محاضر(أ)	جامعة بجاية
15.20 –15.10	مكافحة الفساد على الصّعيد الدولي: إتفاقية الأمم المتحدة نموذجا	د/ إدرنموش أمال	أستاذة محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو

الإعلان عن اختتام فعاليات الملتقى الوطني

نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الورشة الأولى

رئيسالورشة: د/ بوخرس بلعيد

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتدخل(ة)	الرتبة	الجامعة
10.10 – 10.00	محاربة الفساد الإداري في مشاريع الإستثمار: موازنة بين مبادئ الحوكمة ومتطلبات الرقمنة	أ.د صبايحي ربيعة	أستاذة	جامعة تيزي وزو
10.20 – 10.10	مساعي الجزائر لمحاربة الفساد الإداري في ظل ثقافة الإصلاح والتنمية	د/رحماني حسيبة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة البويرة
10.30 – 10.20	تدابير مكافحة الفساد في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC	د/ معلاوي حليمة	دكتوراه	جامعة عنابة
10.40 – 10.30	الآليات القانونية للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر	د/ لوني نصيرة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة البويرة
10.50 – 10.40	الرقمنة كآلية للحد من الفساد الإداري في الصفقات العمومية	ط.د / بوزينة محمد د/مالح صورية	طالب دكتوراه أستاذة محاضرة (أ)	جامعة سيدي بلعباس
11.00 – 10.50	إشراك المجتمع المدني في الوقاية من الفساد الإداري: ضرورة تفعيل دور الشبكة الجزائرية للشفافية-نراكم-	موساوي ظريفة	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة تيزي وزو
11.10–11.00	التصريح بالممتلكات كآلية للوقاية من الفساد الإداري في القطاع العام	د/ أيت ساحد كهينة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11.20-11.10	مواجهة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته لتخلف النزاهة وقيام الثراء غير المشروع	د/جحيش فؤاد	أستاذ محاضر (ب)	جامعة تيزي وزو
11.30 –11.20	الفساد الإداري وتأثيره على الأداء التنموي	د/ رابح وهيبة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة بجاية
11.40–11.30	المقاربات والاتجاهات النظرية في تفسير وتحديد أنماط الفساد	د / العيد دحماني	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الأغواط
11.50–11.40	تقييم التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد الإداري من خلال تبني مشروع الحوكمة الإلكترونية للإدارة العمومية	ط./ فتيحة نوار أ.د/الأمين بلقاضي	طالة دكتوراه أستاذ تعليم عالي	المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة
12:00-11:50	تأثير الفساد الإداري على سياسة التوظيف وأخلاقيات الموظف العام	د/ بوخرس بلعيد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
	مناقشـــة عامـــة			

نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الورشة الثانية

رئيسة الورشة: د/ سليماني حميدة

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتدخل(ة)	الرتبة	الجامعة
10.10 – 10.00	الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية في ظل قانون الفساد	د/ أرتباس نذير	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
10.20 – 10.10	الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر: رقمنة الصفقات العمومية على ضوء القانون رقم 23-12 أنموذجا	ط.د/ مختاري عبد القادر أ.د/ محمد عمران بوليفة	طالب دكتوراه أستاذ	جامعة ورقلة
10.30 – 10.20	نظام إسترداد أموال المصادرة من جرائم الفساد: أية فعالية	د/ قردوح ليندة	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة جيجل
10.40 – 10.30	تجارب دولية مبتكرة في مجال مكافحة الفساد الإداري: دراسة حالة تجربة هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا	د/ عبد الغني حجاب	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مسيلة
10.50 – 10.40	مكافحة الفساد من منظور حقوق الإنسان: قراءة على ضوء إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته	د/زويش ربيعة	دكتوراه	جامعة الجزائر1
11.00 – 10.50	التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد الإداري: دراسة من منظور الإتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد	د/ عبد الدايم سميرة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11.10 – 11.00	دور السلطة العليا للشفافية في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر	د/ شعباني نوال	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة تيزي وزو
11.20 –11:10	التّبليغ عن جرائم الفساد: أيّ حماية للمبلغين عنها	د/ براهيمي صفيان	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
11.30 – 11.20	الرقمنة كأداة لتعزيز الشفافية: الإستفادة من النموذج السنغافوري لتطوير إستراتيجية مكافحة الفساد في الجزائر	د/ مفصل يوسف	أستاذ محاضر (ب)	المَركز الجامعي إليزي
11:40- 11:30	القانون والتكنولوجيا سندان لمكافحة الفساد الإداري في قطاع التعليم العالي: نحو ضمان جامعة من الجيل الرابع	ط.د/عقبة بوعمرة	طالب دكتوراه	جامعة تيزي وزو
11:50-11:40	تأثير التحول الرقمي على مكافحة الفساد الإداري: من الرقابة التقليدية إلى الإلكترونية	ط.د/ جلال إيمان	طالبة دكتوراه	جامعة تيزي وزو
12:00-11:50	دور أخلاقيات الموظف العام في مكافحة الفساد الإداري	د/ سليماني حميدة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو

مناقشـــة عامّـــة

جامعة مولود معمري تيزي وزو - كلية الحقوق والعلوم السياسية
نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الورشة الثالثة

رئيسة الورشة: د/بومدين سامية

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتدخل(ة)	الرتبة	الجامعة
10.10 – 10.00	دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري	أ.د /قلي أحمد	أستاذ	جامعة تيزي وزو
10.20 – 10.10	تجريم تبييض الأموال كآلية للوقاية من الفساد ومكافحته	د/ أعراب كميلة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
10.30 – 10.20	مدى فعالية العقوبات الجزائية الصادرة ضد مرتكبي جرائم الفساد الإداري	ط.د/ زمورش فرحات	طالب دكتوراه	جامعة تيزي وزو
10.40 – 10.30	مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في الجزائر: آفاق الشفافية والمساواة	ط.د/عبد الرحيم بسام	طالب دكتوراه	جامعة تيبازة
10.50 – 10.40	رقمنة مرفق الضرائب في الجزائر ودورها في الحد من الفساد الإداري	ط.د/ براهيم تاج أ.د/ شايب صورية	طالب دكتوراه أستاذة	جامعة سيدي بلعباس
11.00 – 10.50	الإدارة الرقمية كخيار إستراتيجي للحد من الفساد الإداري والمالي في الجزائر	د/ بولرباس أوشن ليلى	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11.10 – 11.00	الجزائر والفساد: تحولات قانونية ومؤسساتية	د/ أيت يوسف صبرينة	أستاذ ة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11.20 – 11.10	الإطار القانوني لحماية المبلغين عن جرائم الفساد في منظومة مجلس أوروبا: دراسة تحليلية	د/ مومو نادية ط.د/ كريم عبد الله	أستاذة محاضرة (أ) طالب دكتوراه	جامعة تيزي وزو
11:30-11:20	مظاهر الفساد الإداري في المستشفيات العمومية	د/ بومدين سامية	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11.40 -11.30	دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري	د/ حامل صليحة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11:50-11:40	التبليغ عن الفساد في الجزائر: دراسة حالة السلطة العليا للشفافية ومكافحة الفساد لسنة 2022	ط.د/جزولي عبد الفتاح	طالب دكتوراه	جامعة تيبازة
12:00- 11:50	عن فشل وسائل مكافحة الفساد الإداري في الجزائر	ط.د/ شيخي شفيق	طالب دكتوراه	جامعة تيزي وزو

مناقشة عامة.

نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الورشة الرابعة

رئيسة الورشة: د/خليف ياسمين

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتدخل(ة)	الرتبة	الجامعة
10.10 – 10.00	الديوان المركزي لقمع الفساد: بين الاستقلالية والصلاحيات المقيدة	أ.د /كسال سامية	أستاذة	جامعة تيزي وزو
10.20 – 10.10	دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري	د/ حاتم مولود	أستاذ محاضر (ب)	جامعة تيزي وزو
10.30 – 10.20	دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد الإداري: بين التحديات والصعوبات	د/ زياد محمد أنيس	أستاذ محاضر (ب)	جامعة تيزي وزو
10.40 – 10.30	الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد في قطاع التعليم العالي: قطاع الخدمات الجامعية أنموذجا	د/ عبد الله بوطبة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة قالمة
10.50 – 10.40	استحداث أساليب تحري خاصة لمكافحة جرائم الفساد بين حماية المصلحة العامة وضمان الحقوق الشخصية للأفراد	د/ مبدوعة الأخضر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بومرداس
11.00-10.50	الركن المادي في جريمة المحاباة	أ.د / تاجر محمد	أستاذ	جامعة تيزي وزو
11.10 –11.00	دور الشفافية ومؤسسات مكافحة الفساد في تنفيذ إستراتيجية مكافحة الفساد المالي والإداري- المعوقات والتحديات في الجزائر-	د/ صافي أحمد ط.د/ يزيد محمد أمين	أستاذ محاضر (أ) طالب دكتوراه	جامعة وهران جامعة الجزائر1
11.20 – 11.10	الإخطار كآلية لدعم عمل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته	ط.د/ إغيل علي محرز	طالب دكتوراه	جامعة تيزي وزو
11.30 – 11.20	أسباب الفساد الإداري	د/أيت شعلال لياس	أستاذ محاضر (ب)	جامعة تيزي وزو
11.40 – 11.30	خصوصية التحري عن جرائم الفساد بين حرمة الحياة الخاصة ومكافحة الفساد	د/ بوزبرة سهيلة	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة جيجل
11:50 - 11:40	دور الديوان المركزي لقمع الفساد في مكافحة جرائم الفساد الإداري	د/ خليف ياسمين	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة تيزي وزو
12:00 -11:50	الآليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد الإداري على الصعيد الوطني	أ.د/ حازم بوعاشة ط.د/ ببوخة الصديق	أستاذ طالب دكتوراه	جامعة مستغانم
12:10-12:00	دور الوصاية الإدارية في رقابة نشاط الهيئات المحلية	د/مزياني حميد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو

نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الورشة الخامسة

رئيسة الورشة: د/ عميري فريدة

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتدخل(ة)	الرتبة	الجامعة
10.10 – 10.00	الديوان المركزي لقمع الفساد آلية مؤسساتية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر	أ.د/بلعسلي ويزة	أستاذة	جامعة تيزي وزو
10.20 – 10.10	صور الفساد في الصفقات العمومية وانعكاسه على المال العام	د/ تونسي سعاد	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة معسكر
10.30 – 10.20	تقييم سبل تعزيز مكافحة الفساد الإداري في الجزائر: رؤية قانونية ومؤسساتية	د/ صوالحية عماد	أستاذ محاضر (ب)	جامعة الوادي
10.40 – 10.30	تعزيز دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد عند إبرام عقود الصفقات العمومية-دراسة مقارنة-	د/ بخباز عبد الله	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيارت
10.50 – 10.40	التعاون الدولي لمكافحة الفساد	د/ مطاري هند	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة البويرة
11.00 – 10.50	السياسة الجنائية للحد من جرائم الفساد	د/ بن طالب ليندا	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11.10 – 11.00	الإصلاح القانوني والإداري كمدخل لمكافحة الفساد: التجربة الإماراتية نموذجا	د/ مواسي العلجة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11.20 – 11.10	معيار الصفة الخاصة للفاعل في جرائم الفساد على ضوء الأمر رقم 06-01	د/ عبد الحميد عائشة	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة الطارف
11.30 – 11.20	الآليات القانونية لمكافحة الفساد في مجال الصفقات العمومية	د/ حاج جاب الله أمال	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة تيبازة
11.40 – 11:30	الإتفاقيات الدولية كآلية للحد من الفساد الإداري	ط.د/ بن رمضانة لمنور	دكتوراه	المركز الجامعي أفلو
11.50 – 11:40	ا الآليات الوقائية والإجرائية المستحدثة لمكافحة الفساد في الجزائر	د/ عباشي كريمة	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة تيزي وزو
12:00 – 11:50	الفساد في المنظومة الصحية وأثرة على جودة الخدمة الصحية	د/ عميري فريدة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو

مناقشـــة عامـــة

نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الورشة السادسة

رئيسة الورشة: د/ بن نعمان فتيحة

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتدخل(ة)	الرتبة	الجامعة
10.00 – 10.10	الأساليب المستحدثة لمكافحة جريمة المحاباة في مجال الصّفقات العمومية	د/ زرورو ناصر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
10.10 – 10:20	الجهود الدولية لمكافحة الفساد	أ.د/ دخلافي سفيان	أستاذ	جامعة تيزي وزو
10.20 – 10.30	قراءة في المادة 119 مكرر من القانون رقم 24-06	د/ أيت مولود سامية	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
10.30 – 10:40	الديوان المركزي لقمع الفساد: آلية مستحدثة للبحث والتحري عن جرائم الفساد الإداري	د/ دراني ليندة	أستاذة محاضرة أ)	جامعة تيزي وزو
10.40 – 10:50	الرقمنة كراهن رقابي على الإدارة المحلية لتعزيز حوكمة العمل الإداري	د/ مقدم فيصل	أستاذ محاضر (ب)	جامعة تيزي وزو
10:50 – 11:00	الدّور الرقابي لمجلس المحاسبة	أ.د/ بودربالة إلياس	أستاذ	جامعة خميس مليانة
11.00 – 11:10	إقرار مبدأي المساواة والجدارة في التوظيف كآلية للوقاية من الفساد الإداري في قطاع الوظيفة العمومية	د/ كانش أحمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة ورقلة
11:10 – 11:20	التأصيل المفاهيمي لظاهرة الفساد المالي والإداري	د/ خميلي صحرة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة عنابة
11.20 – 11:30	محاربة الفساد الإداري وفقا للقانون رقم 21-01 المتعلق بالانتخابات	د/ فارسي جميلة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11:30- 11:40	الحماية القانونية للمبلغين عن جرائم الفساد	د/تاجر كريمة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11:40-11:50	الآليات المؤسساتية للحد من الفساد الإداري في الجزائري: السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته	د/ دحماني فريدة	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة تيزي وزو
11:50-12:00	الرقابة الإستعجالية على جرائم الفساد: قرّاءة في إنشاء المفتشية العامة لمصالح الدولة ومهامها	ط.د/ بلمانع حسن	طالب دكتوراه	جامعة الجلفة

مناقشـــة عامـــة

تجارب دولية مبتكرة في مجال مكافحة الفساد الإداري. دراسة حالة: تجربة هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا

Innovative International Approaches to Curbing Administrative Corruption Case Study: Malaysia's Anti-Corruption Commission (MACC) Model

د. عبد الغني حجاب (أستاذ محاضر أ) جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)

abdelghani.hadjab@univ-msila.dz

الملخص:

يمثل الفساد الإداري عائقا رئيسيا أمام التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة وثقة الجمهور في المؤسسات. تستكشف هذه الدراسة المناهج الدولية المبتكرة للحد من الفساد الإداري، من خلال تحليل الاستراتيجيات الناجحة التي طبقتها دول رائدة. باستخدام دراسات حالة مقارنة، تبحث الورقة آليات رئيسية مثل: الحوكمة الرقمية، هيئات الرقابة المستقلة، حماية المبلغين عن الفساد، ومبادرات المشاركة المجتمعية .وتسلط النتائج الضوء على أهمية الإرادة السياسية، الشفافية المؤسسية، والحلول القائمة على التكنولوجيا في مكافحة الفساد. تختتم الدراسة بتقديم توصيات سياساتية لتكييف هذه الممارسات المثلى مع سياقات وطنية مختلفة، خاصة في الاقتصادات النامية.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري. استراتيجيات مكافحة الفساد. الممارسات الدولية المثلى. الحوكمة الرقمية. الشفافية المؤسسية.

Abstract:

Administrative corruption remains a critical obstacle to sustainable development, good governance, and public trust in institutions. This study examines innovative international approaches to combating administrative corruption, analyzing the successful strategies employed by leading nations. Through comparative case studies, this paper examines key mechanisms, including digital governance, independent oversight bodies, whistleblower protections, and civic engagement initiatives. Findings highlight the importance of political will, institutional transparency, and technology-driven solutions in reducing corruption. The study concludes with policy recommendations for adapting these best practices to diverse national contexts, particularly in developing economies.

Keywords: Administrative Corruption, Anti-Corruption Strategies, International Best Practices, Digital Governance, Institutional Transparency.

مقدمة

يشكل الفساد الإداري أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول في مسيرتها نحو التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والاقتصادي. فهو لا يقوض ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة فحسب، بل يعيق أيضا جذب الاستثمارات ويضعف العدالة الاجتماعية. في هذا السياق، برزت تجارب دولية رائدة استطاعت عبر إصلاحات شاملة وخطط استراتيجية أن تحد من ظاهرة الفساد الإداري، مما يجعل دراستها أمرا بالغ الأهمية للاستفادة من الدروس المستخلصة وتطبيقها وفقا للخصوصيات المحلية.

تهدف هذا الدراسة إلى استعراض وتحليل التجارب الدولية الرائدة في مجال مكافحة الفساد الإداري. وإلى تحديد الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات الرئيسية التي اتبعتها الدول التي حققت نجاحا نسبيا في هذا المجال، وتحليل العوامل التي ساهمت في نجاح هذه التجارب والتحديات التي واجهتها، واستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن أن تفيد الدول الأخرى في جهودها لمكافحة الفساد الإداري.

تمثل هذه الدراسة محاولة لفهم كيفية تحويل تجارب مكافحة الفساد الإداري إلى سياسات قابلة للتطبيق، انطلاقا من النماذج الدولية التي أثبتت فاعليتها، مما يسهم في تعزيز الحوكمة والنزاهة على المستوى العالمي.

الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف التجارب الدولية المبتكرة في مجال مكافحة الفساد الإداري، ودراسة مختلف المناهج وفعاليتها في سياقات مختلفة. وسيكون التركيز الرئيسي على دراسة حالة لهيئة مكافحة الفساد في ماليزيا (MACC)، وتحليل استراتيجياتها وتقييم نجاحها في سياق جهود مكافحة الفساد العالمية الأوسع. إضافة إلى:

- ✓ تحليل أبرز التجارب الدولية الناجحة في مكافحة الفساد الإداري.
- ✓ استخلاص الآليات والأساليب الفعالة التي اعتمدتها هذه الدول.
- ✓ تقديم توصيات قابلة للتطبيق في سياقات أخرى، خاصة في الدول النامية التي تعاني من تفشي الفساد.

أهمية الموضوع

تكتسب الدراسة أهميتها من:

- ✓ **الأبعاد الاقتصادية:** تأثير الفساد على النمو الاقتصادي وتوزيع الموارد.
- ✓ **الأبعاد الاجتماعية:** انعكاسات الفساد على العدالة وتآكل القيم الأخلاقية.
- ✓ **الأبعاد السياسية:** دور مكافحة الفساد في تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية.
- ✓ **الجانب التطبيقي:** إمكانية الاستفادة من النماذج الدولية لتعزيز النزاهة.

الإشكالية

تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيسي: **ما هي العوامل المشتركة والاستراتيجيات التي جعلت بعض الدول رائدة في مكافحة الفساد الإداري، وكيف يمكن الاستفادة منها؟**

التساؤلات

- ✓ ما هي أبرز التجارب الدولية التي نجحت في تقليل معدلات الفساد الإداري؟
- ✓ ما الآليات التشريعية والمؤسسية التي اعتمدتها هذه الدول؟
- ✓ كيف ساهمت التكنولوجيا (مثل الحكومة الإلكترونية) في تعزيز الشفافية؟
- ✓ ما دور المجتمع المدني والإعلام في الرقابة على الفساد؟

الفرضيات

- ✓ توجد علاقة عكسية بين وجود هيئات رقابية مستقلة ومستويات الفساد الإداري.
- ✓ الدول التي تبنت أنظمة رقمية متطورة سجلت انخفاضا ملحوظا في الفساد.
- ✓ نجاح تجارب مكافحة الفساد يعتمد على الإرادة السياسية والمشاركة المجتمعية.

منهجية الدراسة

ستعتمد الدراسة على:

- ✓ **المنهج التحليلي المقارن:** لمقارنة تجارب دول مثل (سنغافورة، الدنمارك، نيوزيلندا) وفقا لمؤشرات الفساد العالمية.
- ✓ **المنهج الوصفي:** لرصد الآليات والإجراءات المطبقة في هذه الدول.
- ✓ **دراسة الحالة:** تحليل عميق لتجربة دولة محددة (مثل: تجربة هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا).

هيكلة الدراسة

ستنقسم الدراسة إلى فصول تشمل:

1. إطار نظري: ماهية الفساد الإداري والأهمية العالمية لمواجهة فعالة
2. تحليل مقارن لاستراتيجيات مكافحة الفساد الناجحة: تحديد الخيوط المشتركة والمناهج المتباينة
3. نظرة معمقة على سياق محدد: هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا (MACC)

توصيات عامة

1. إطار نظري: ماهية الفساد الإداري والأهمية العالمية لمواجهة فعالة

يشير الفساد الإداري إلى إساءة استخدام السلطة الممنوحة للمسؤولين الحكوميين أو الموظفين العموميين لتحقيق مكاسب شخصية أو لمصالح خاصة. يختلف هذا النوع من الفساد عن الفساد السياسي، الذي يتعلق بإساءة استخدام السلطة السياسية، على الرغم من وجود تداخل بينهما في بعض الأحيان. يتجلى الفساد الإداري في صور متنوعة، بدءا من الرشوة والمحسوبية وصولا إلى الاختلاس واستغلال النفوذ، ويحدث على مختلف مستويات الإدارة العامة، من أصغر الموظفين إلى أعلى المناصب.

يترتب على الفساد الإداري آثار مدمرة على الحوكمة الرشيدة، والتنمية الاقتصادية، وثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية. فهو يقوض سيادة القانون، ويشوه المنافسة العادلة، ويقلل من كفاءة الخدمات العامة، ويؤدي إلى تبديد الموارد العامة. علاوة على ذلك، يساهم الفساد في تفاقم عدم المساواة الاجتماعية، ويعيق جهود مكافحة الفقر، ويضعف الديمقراطية وحقوق الإنسان. نظرا لهذه العواقب الوخيمة، أصبحت مواجهة الفساد الإداري ضرورة عالمية ملحة تسعى إليها مختلف الدول والمنظمات الدولية.

تتضمن العوامل المشتركة للنجاح في مكافحة الفساد الإداري الإرادة السياسية القوية، والأطر القانونية المتينة، والإنفاذ الفعال، وهيئات الرقابة المستقلة، وثقافة النزاهة، ومشاركة الجمهور. ومع ذلك، واجهت الدول الرائدة تحديات، بما في ذلك تطور أشكال الفساد، والحاجة إلى التكيف المستمر، وقضايا محددة مثل تنظيم جماعات الضغط وضمان الامتثال المتسق.

من المهم تبني مناهج خاصة بالسياق، مع الاعتراف بأن الاستراتيجيات الفعالة في بلد ما قد لا تكون قابلة للتطبيق بشكل مباشر في بلد آخر. يلعب التعاون الدولي واعتماد المعايير والاتفاقيات الدولية دورا مهما في تعزيز الجهود الوطنية لمكافحة الفساد.

إن النجاح في مكافحة الفساد الإداري هو مسعى متعدد الأوجه يتطلب مزيجا من المؤسسات القوية والقوانين الفعالة والإرادة السياسية الثابتة والالتزام بالتحسين المستمر، وكل ذلك مصمم خصيصا للسياق الوطني المحدد[1].

[1] Arman Sahri Harahap, Husain Syam, Haedar Akib, Akbar Mukmin, Hasnawi Haris, (AICoBPA 2020), The Perspective of Corruption Risk Management Strategy in Indonesia, 3rd Annual International Conference on Public and Business Administration Atlantis Press, Volume 191, p. 367-370.

1.1. التحدي المستمر للفساد الإداري والحاجة إلى حلول مبتكرة

لا يزال الفساد الإداري، الذي يشمل الرشوة والابتزاز والاحتيال وإساءة استخدام السلطة داخل المؤسسات العامة، يشكل عائقا كبيرا أمام الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. إن الحجم الهائل لهذه المشكلة، حيث تقدر الخسائر الناجمة عن الفساد بتريليونات الدولارات سنويا 2، يؤكد على تأثيرها العالمي. يقوض الفساد شرعية المؤسسات الديمقراطية من خلال تشويه العمليات الانتخابية وتحريف سيادة القانون. كما أنه يعيق التنمية الاقتصادية عن طريق تثبيط الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق تكاليف باهظة للشركات الصغيرة.

لقد ركزت المقاربات التقليدية لمكافحة الفساد غالبا على إنشاء أطر قانونية وتعزيز وكالات إنفاذ القانون وتنفيذ إصلاحات مؤسسية. ومع أن هذه الجهود ضرورية، فقد ثبت في كثير من الأحيان أنها غير كافية للحد من الفساد المتأصل بعمق، وخاصة الفساد المنهجي. وقد واجهت العديد من مبادرات مكافحة الفساد، لا سيما في البلدان النامية، تحديات تتعلق بالفجوات بين التصميم والواقع، حيث لا يتوافق التصميم المقصود للتدخل مع الحقائق العملية للتنفيذ على أرض الواقع.

إن الطبيعة المتطورة للفساد، التي غالبا ما تتكيف مع وتستغل التطورات في التكنولوجيا والعولمة، تستلزم تبني حلول مبتكرة. وتشمل هذه الحلول الاستفادة من التقنيات الجديدة مثل تكنولوجيا سلسلة الكتل والذكاء الاصطناعي، وتطبيق رؤى من علم السلوك، وتطوير تصاميم مؤسسية جديدة تعزز الشفافية والمساءلة. وهناك إجماع متزايد داخل الأوساط الأكاديمية والسياسية على أن الاستراتيجيات الإبداعية والقابلة للتكيف ضرورية للتصدي بفعالية للتحديات المعقدة التي يفرضها الفساد الإداري في القرن الحادي والعشرين[2].

2.1. تصور مناهج مبتكرة لمكافحة الفساد الإداري: نظرة عامة دولية

في سياق مكافحة الفساد، يشير "الابتكار" إلى تطوير وتنفيذ استراتيجيات وأدوات ومناهج جديدة تتجاوز الأساليب التقليدية لإنفاذ القانون والإصلاحات المؤسسية. ويشمل ذلك التفكير الإبداعي في كيفية منع الفساد وكشفه ومعالجته بطرق أكثر فعالية واستدامة. غالبا ما تتضمن المناهج المبتكرة دمج مجالات متنوعة، مثل التكنولوجيا والاقتصاد السلوكي وعلم البيانات وعلم النفس الاجتماعي، لمعالجة الطبيعة متعددة الأوجه للفساد.

---

[2] Chivandire, Luckmore & Saruchera, Munyaradzi & Pillay, Pregala. (2024). Evaluating the Effectiveness of Anti-Corruption Strategies in the healthcare sector: A comparative SWOT Analysis of Zimbabwe and South Africa African Journal of Development Studies (AJDS). African Journal of Development Studies (formerly AFFRIKA Journal of Politics, Economics and Society). Vol. 14. p. 425-446. https://doi.org/10.31920/2634-3649/2024/v14n4a19

تلعب التكنولوجيا والرقمنة دورا متزايد الأهمية في مكافحة الفساد. توفر أدوات مثل تكنولوجيا سلسلة الكتل إمكانية حفظ السجلات بشكل آمن وشفاف، لا سيما في مجالات مثل سجلات الأراضي والمشتريات العامة. يمكن لأنظمة الحكومة الإلكترونية أن تبسط العمليات البيروقراطية، مما يقلل من فرص الرشوة ويزيد من الكفاءة. يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) وتحليلات البيانات الكبيرة للكشف عن الحالات الشاذة والأنماط في مجموعات البيانات الكبيرة، مما يساعد في تحديد الحالات المحتملة للاحتيال والفساد في المعاملات المالية والعقود والإعانات. على سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل المناقصات العامة للكشف عن علامات التلاعب بالعطاءات أو المواصفات المصممة خصيصا.

يقدم علم السلوك رؤى قيمة حول المحفزات النفسية والاجتماعية للفساد. إن فهم سبب انخراط الأفراد في سلوك فاسد، والذي يمكن أن يتأثر بعوامل مثل المعايير الاجتماعية المتصورة وتأثيرات التأطير والإشباع الفوري، أمر بالغ الأهمية لتصميم تدخلات فعالة. يمكن تطبيق سياسات "التوجيه"، التي تؤثر بمهارة على اتخاذ القرارات دون تقييد الخيارات، لتعزيز السلوك الأخلاقي لدى المسؤولين العموميين والمواطنين. على سبيل المثال، يمكن أن يكون التواصل الواضح بشأن عدم الموافقة الاجتماعية على الفساد أو تبسيط آليات الإبلاغ أكثر فعالية من مجرد الاعتماد على التدابير العقابية.

تعد الشفافية في العمليات الحكومية، بما في ذلك الوصول المفتوح إلى المعلومات حول الميزانيات والعقود وعمليات صنع القرار، ركيزة أساسية لجهود مكافحة الفساد. تسمح مبادرات البيانات المفتوحة للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني بالتدقيق في الأنشطة الحكومية ومساءلة المسؤولين. تعد قوانين حماية المبلغين عن المخالفات القوية ضرورية لتشجيع الأفراد على الإبلاغ عن الممارسات الفاسدة دون خوف من الانتقام. كما أن إنشاء هيئات رقابية مستقلة وضمان مساءلة المسؤولين العموميين أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة وردع الفساد.

تتطلب مكافحة الفساد بفعالية جهدا تعاونيا يشمل مختلف أصحاب المصلحة. تلعب الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمواطنون جميعا دورا. يمكن لمبادرات العمل الجماعي أن تجمع خبرات وموارد متنوعة لتطوير وتنفيذ استراتيجيات شاملة لمكافحة الفساد. كما أن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية لمعالجة الفساد عبر الوطني واسترداد الأصول المسروقة[3].

[3] Ibid. p. 425-446.

3.1. الدور الاستراتيجي للحكومة الإلكترونية والتكنولوجيا في الحد من الفساد

يمكن للحكومة الإلكترونية والتكنولوجيا أن تلعب دورا استراتيجيا في الحد من الفساد الإداري من خلال تعزيز الشفافية وتقليل السلطة التقديرية وأتمتة العمليات، مما يحد من فرص الفساد. يمكن للمبادرات الإلكترونية أن تجعل المعلومات الحكومية أكثر سهولة، وتسهل الرقابة العامة، وتزيد من مشاركة المواطنين في الشؤون العامة.

تستخدم العديد من الدول مبادرات الحكومة الإلكترونية لأغراض مكافحة الفساد. على سبيل المثال، في سنغافورة، يوفر مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد منصة إلكترونية للإبلاغ عن الفساد. في البرازيل، يساعد برنامج "Alice" في تحليل المناقصات والعقود العامة للكشف عن الاحتيال والممارسات المانعة للمنافسة. يمكن استخدام البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي في الكشف عن أنماط الفساد وتحليل بيانات المشتريات وتحديد المعاملات المشبوهة. ومع ذلك، من المهم التأكيد على ضرورة ضمان جودة البيانات والإشراف البشري ومعالجة التحيزات المحتملة في الأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي. يمكن للتكنولوجيا أيضا أن تسهل مشاركة المواطنين في جهود مكافحة الفساد من خلال المنصات الإلكترونية وآليات الإبلاغ.

تعتبر الحكومة الإلكترونية والتكنولوجيا أدوات قوية في مكافحة الفساد الإداري، لكن فعاليتها تعتمد على التخطيط والتنفيذ والإشراف الدقيقين[4].

4.1. تمكين المجتمع المدني ووسائل الإعلام كركائز أساسية لجهود مكافحة الفساد

يلعب المجتمع المدني ووسائل الإعلام دورا حاسما في جهود مكافحة الفساد. يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تطالب بالمساءلة، وتدفع باتجاه إصلاح السياسات، وتراقب جهود مكافحة الفساد. تلعب وسائل الإعلام الحرة والمستقلة دورا حيويا في التحقيق في قضايا الفساد وكشفها، وزيادة الوعي العام، ومحاسبة المسؤولين.

من الضروري تهيئة بيئة تمكن المبلغين عن المخالفات وتحمي الصحافة الاستقصائية وتسمح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل بحرية. يمكن أن يؤدي التعاون الناجح بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام إلى تضخيم تأثير جهود مكافحة الفساد.

يعتبر المجتمع المدني النابض بالحياة ووسائل الإعلام المستقلة عنصرين لا غنى عنهما لخلق ثقافة المساءلة ومكافحة الفساد الإداري بشكل فعال[5].

---

[4] Arman Sahri Harahap, Op-cit, p. 367-370.
[5] Ibid. p. 367-370.

2. تحليل مقارن لاستراتيجيات مكافحة الفساد الناجحة: تحديد الخيوط المشتركة والمناهج المتباينة

نفذت العديد من البلدان استراتيجيات مبتكرة لمكافحة الفساد، حيث استخدمت **جورجيا** بنجاح تكنولوجيا سلسلة الكتل لإنشاء نظام سجل أراض شفاف وغير قابل للتلاعب، مما قلل بشكل كبير من فرص الفساد في معاملات الملكية. أدى تبني **أوكرانيا** لمنصة المشتريات الرقمية ProZorro إلى زيادة الشفافية وتحقيق وفورات كبيرة في التكاليف في المشتريات العامة. في **كولومبيا**، طور مكتب التدقيق منصة تحليلات مدعومة بالذكاء الاصطناعي، أوسينو، للكشف عن الحالات الشاذة ومخاطر الفساد في بيانات العقود الحكومية. توضح هذه الأمثلة المتنوعة 15 الاتجاه المتزايد نحو الاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز الشفافية وتحسين الكفاءة وكشف الفساد في مختلف القطاعات. يسلط نجاح هذه المبادرات الضوء على إمكانات الحلول التكنولوجية المصممة خصيصا لمعالجة نقاط الضعف المحددة تجاه الفساد.

يهدف هذا الفصل إلى استعراض وتحليل التجارب الدولية الرائدة في مجال مكافحة الفساد الإداري، وإلى تحديد الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات الرئيسية التي اتبعتها الدول التي حققت نجاحًا نسبيًا في هذا المجال، وتحليل العوامل التي ساهمت في نجاح هذه التجارب والتحديات التي واجهتها، واستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن أن تفيد الدول الأخرى في جهودها لمكافحة الفساد الإداري.

تعتمد الدول التي تم تحليلها على أطر مؤسسية مختلفة لمكافحة الفساد وتلعب الإرادة السياسية والقيادة فيها دورا حاسما في دفع جهود مكافحة الفساد، ويبدو أن الالتزام القوي من أعلى المستويات الحكومية ضروري لتحقيق نتائج فعالة. وتختلف هذه الدول في تركيزها على الوقاية مقابل الإنفاذ في استراتيجياتها. ففي حين تركز **فنلندا** على الوقاية وبناء مجتمع مقاوم للفساد، تؤكد **سنغافورة** على الإنفاذ الصارم للقوانين، ولديها وكالة متخصصة وقوية مثل مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد، فإن **الدنمارك** وفنلندا تدمجان جهود مكافحة الفساد في هياكل الحوكمة الأوسع. أما **نيوزيلندا** فقد أنشأت لجنة وطنية لمكافحة الفساد. تتشابه هذه الدول في وجود أطر قانونية قوية تجرم الرشوة، ولكنها تختلف في تفاصيل قوانينها وعقوباتها. كما تلعب ثقافة القطاع العام والأخلاقيات والجدارة دورا مهما في الحفاظ على مستويات منخفضة من الفساد في هذه الدول[6].

[6] Garrido, Marco & Zaloznaya, Marina & Wilson, Nicholas. (2024). A Comparative Historical Sociology of Corruption. Sociology Compass. 18. https://doi.org/10.1111/soc4.70020

1.2. نيوزيلندا: التركيز على الحكومة المفتوحة ومساءلة القطاع العام

تحافظ نيوزيلندا على مرتبة عالية في مؤشر مدركات الفساد، على الرغم من حدوث انخفاضات طفيفة في السنوات الأخيرة. تركز البلاد على مبادئ الحكومة المفتوحة ونزاهة القطاع العام. يجرم قانون الجرائم لعام 1961 وقانون العمولات السرية لعام 1910 الرشوة في القطاعين العام والخاص. يوجد مدونة لقواعد السلوك للموظفين العموميين. توفر نيوزيلندا آليات للرقابة المستقلة، مثل مكتب المدقق العام ومكتب أمين المظالم. تم إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد (NACC) في عام 2023 للتحقيق في حالات الفساد الخطيرة أو المنهجية في القطاع العام التابع للكومنولث. توجد توصيات لتعزيز جهود مكافحة الفساد، بما في ذلك إنشاء وكالة قيادية واحدة واستراتيجية وطنية. تواجه نيوزيلندا تحديات في مجالات مثل المشتريات العامة وخدمات الهجرة والمنظمات المالية. تركز البلاد على شفافية ملكية الشركات والصناديق الاستئمانية. يعكس نهج نيوزيلندا التركيز على الشفافية والمساءلة والجهود المستمرة لتعزيز أنظمة النزاهة الخاصة بها[7].

2.2. اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ (ICAC)

تأسست هذه اللجنة عام 1974، نموذجا ناجحا لمكافحة الفساد. ينبع نجاحها من استراتيجيتها الشاملة ثلاثية الجوانب: إنفاذ القانون الصارم، والوقاية الاستباقية من الفساد، والتثقيف العام المكثف. من خلال صلاحياتها التحقيقية المستقلة، نجحت ICAC في مقاضاة العديد من قضايا الفساد رفيعة المستوى. وفي الوقت نفسه، يعمل قسم منع الفساد التابع لها مع الوكالات الحكومية والهيئات العامة لتحديد وتخفيف مخاطر الفساد في الأنظمة والإجراءات. يلعب قسم العلاقات المجتمعية دورا حيويا في تثقيف الجمهور حول شرور الفساد وتعزيز ثقافة النزاهة. يدل نجاح ICAC المستمر على مدى عقود على قوة اتباع نهج متكامل وطويل الأجل لمكافحة الفساد. لقد كان الالتزام بجميع الجوانب الثلاثة – الإنفاذ والوقاية والتثقيف – أمرا بالغ الأهمية في تغيير المعايير المجتمعية في هونغ كونغ حول الفساد. لقد مكن استقلال ICAC عن التدخل السياسي، إلى جانب الدعم الشعبي القوي والولاية الواضحة، من العمل بفعالية وبناء سمعة طيبة للحياد[8].

---

[7] H. Habiburrochman, Septinus Saa, Diana Indrayana, Filasti Rahma (2024) Tackling Corruption in the Public Sector: Innovative Approaches and Policy Reforms. https://doi.org/10.59613/ejan4589

[8] Jones, David. (2022). Challenges in combating corruption in Malaysia: issues of leadership, culture and money politics. Public Administration and Policy. Vol. 25. https://doi.org/10.1108/PAP-01-2022-0002

3.2. دائرة التحقيقات الخاصة في ليتوانيا (STT)

ركزت هذه الدائرة –التي تأسست عام **1997**– في البداية على إنفاذ القانون ولكنها تطورت لتصبح وكالة متعددة الوظائف لمكافحة الفساد. إدراكا لحدود الاعتماد فقط على التحقيقات، وسعت STT ولايتها لتشمل أنشطة منع الفساد والتثقيف العام. أكدت STT على بناء التعاون بين الوكالات وقامت بتكييف استراتيجياتها لمواجهة مخاطر الفساد المتطورة. يعكس تركيزها على "تغيير قواعد اللعبة" من خلال التدابير الوقائية و"تغيير القيم" من خلال التثقيف نهجا شموليا. يوضح تطور STT تحولا استراتيجيا نحو اتباع نهج أكثر توازنا لمكافحة الفساد، مع الاعتراف بأن الوقاية والتثقيف هما مكملان حاسمان للتحقيق والمقاضاة. يشير هذا إلى أن الاستراتيجية الشاملة يجب أن تعالج كلا من فرص ودوافع الفساد[9].

4.2. لجنة القضاء على الفساد في إندونيسيا (KPK)

تأسست عام **2002** كهيئة مستقلة ذات ولاية قوية للتصدي للفساد المستشري. اكتسبت KPK سمعة طيبة بسبب إجراءاتها التنفيذية الجريئة، حيث حققت في العديد من قضايا الفساد رفيعة المستوى التي تورط فيها مسؤولون حكوميون وسياسيون وقادة أعمال وقامت بمقاضاتهم. تمتعت KPK في البداية بثقة شعبية قوية وحققت معدل إدانة مرتفع. ومع ذلك، فقد واجهت تحديات كبيرة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك التدخل السياسي المزعوم، والتغييرات التشريعية التي تهدف إلى إضعاف سلطتها، وحتى فضائح الفساد الداخلية. تسلط تجربة KPK الضوء على الطبيعة المحفوفة بالمخاطر لجهود مكافحة الفساد، حتى عندما تكون الهيئة قوية في البداية وتتمتع بدعم شعبي. إن أهمية الحفاظ على الاستقلال ومقاومة الضغوط السياسية أمر بالغ الأهمية للفعالية طويلة الأجل لوكالات مكافحة الفساد. تشير الفضائح الأخيرة المحيطة برئيس KPK واعتقال موظفيها بتهمة الابتزاز إلى أن وكالات مكافحة الفساد نفسها ليست محصنة ضد الفساد وتتطلب آليات رقابة داخلية قوية[10].

5.2. الدنمارك: التأكيد على الشفافية وثقافة النزاهة القوية

تحتل الدنمارك باستمرار مرتبة عالية في مؤشر مدركات الفساد. على الرغم من عدم وجود استراتيجية مستقلة لمكافحة الفساد، إلا أن الدنمارك تدمج بشكل فعال إدارة مخاطر النزاهة في الضوابط الداخلية وإدارة

---

[9] Leo Agustino, Indah Fitriani, Harits Hijrah Wicaksana, Ahmad Daelami (2021), Corruption Eradication in Indonesia: The Experience of The Corruption Eradication Commission (KPK), Journal of Governance, 6(2), https://doi.org/10.31506/jog.v6i2.12126

[10] Mahmud, Nurfarizan & Mohamed, Intan. (2023). Fight Against Corruption in Malaysia: Is It a Successful Story?. Conference: International Conference on Accounting Education and Research.

المخاطر في القطاع العام. يركز الأمر التنفيذي رقم 116 لعام 2018 على تخفيف مخاطر النزاهة العامة في هذا السياق. تجرم القوانين الدنماركية الرشوة في القطاعين العام والخاص. توفر هيئة الأعمال الدنماركية مبادئ توجيهية لمساعدة الشركات على تنفيذ برامج الامتثال واكتشاف أي انتهاكات محتملة. ومع ذلك، تلقت الدنمارك انتقادات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بسبب الطريقة غير المنظمة التي تتم بها أنشطة جماعات الضغط في البلاد. تدعم الدنمارك بقوة المبادرات الدولية لمكافحة الفساد، مما يعكس التزامها العالمي بهذه القضية. يبدو أن نجاح الدنمارك يعزى إلى مزيج من الأطر القانونية القوية، وثقافة النزاهة المتأصلة، والمشاركة النشطة في الجهود العالمية لمكافحة الفساد[11].

6.2. فنلندا: تسليط الضوء على الأطر القانونية المتينة وثقة الجمهور

تحافظ فنلندا أيضا على مرتبة عالية في مؤشر مدركات الفساد. تتبنى البلاد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للفترة 2021–2023، تركز على تكثيف مكافحة الفساد على المدى القصير وبناء مجتمع لا ينجح فيه الفساد على المدى الطويل. تتولى وزارة العدل مسؤولية الإشراف على أنشطة مكافحة الفساد وتنسيقها. يوجد في فنلندا تشريع شامل يجرم الرشوة في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك رشوة المسؤولين الأجانب. تؤكد البلاد على أهمية القيم الأخلاقية والمساءلة والصدق واللعب النظيف في كل من القطاعين العام والخاص. يتميز النظام القانوني الفنلندي بالقوة والكفاءة، مما يعزز جهود مكافحة الفساد. تلقت فنلندا بعض الانتقادات من مجموعة الدول المناهضة للفساد (GRECO) فيما يتعلق بعدم كفاية الامتثال لبعض التوصيات. تنفذ فنلندا مشروعا لتعزيز مكافحة الفساد من خلال تعزيز المعرفة والوعي والقدرات والتعاون بين السلطات العامة. تعكس استراتيجية فنلندا نهجا متعدد الأوجه يشمل التدابير القانونية والقيم الأخلاقية والرقابة المؤسسية ومبادرات التحسين المستمر[12].

7.2. سنغافورة: عرض لسياسة عدم التسامح مطلقا والإنفاذ الفعال

تعرف سنغافورة بمرتبتها المتميزة باستمرار في مؤشر مدركات الفساد. اتخذت الحكومة السنغافورية قرارا مبكرا بمكافحة الفساد كضرورة استراتيجية للحفاظ على حوكمة رشيدة وسيادة القانون وتنمية اقتصادية واجتماعية

---

[11] Manan, Abdul & Nor, Mohd & Adnan, Zatul & Ismail, Mohd Mahadee. (2022). Governance of Corruption: The Role of Malaysian Government in the Anti-Corruption Efforts. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences. Vol. 12. https://doi.org/10.6007/IJARBSS/v12-i12/16007

[12] Ming-Li Hsieh (2016), A Case Study: Lessons from the Hong Kong Independent Commission Against Corruption, International Journal of Criminology and Sociology, Vol. 6: p. 5-15. https://doi.org/10.6000/1929-4409.2017.06.02

صحية. تتبنى البلاد سياسة عدم التسامح مطلقا تجاه الفساد وتفرض عواقب وخيمة على مرتكبيه. تتميز سنغافورة بوجود مؤسسات قوية، وعلى رأسها مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد (CPIB)، الذي يتمتع بسلطات واسعة واستقلالية في التحقيق في قضايا الفساد ومقاضاة المتورطين. يوجد في سنغافورة قانون صارم لمكافحة الفساد (PCA) ينص على عقوبات قاسية، بالإضافة إلى قانون مصادرة المنافع المتحققة من الفساد لمنع المستفيدين من الاحتفاظ بمكاسبهم غير المشروعة. تؤكد سنغافورة على الجدارة والكفاءة المهنية داخل الخدمة المدنية، وتوفر آليات سهلة للجمهور للإبلاغ عن حالات الفساد. تقوم الحكومة بمراجعة رواتب الموظفين العموميين بانتظام لضمان حصولهم على أجور كافية، وتبسط الإجراءات الإدارية للحد من فرص الفساد. يعكس نجاح سنغافورة مزيجا من القوانين القوية والإنفاذ الفعال ونظام الخدمة المدنية القائم على الجدارة وثقافة عدم التسامح مطلقا تجاه الفساد[13].

3. نظرة معمقة على سياق محدد: هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا (MACC)

تتمتع جهود ماليزيا لمكافحة الفساد بتاريخ طويل، يعود إلى إنشاء وكالة مكافحة الفساد (ACA) عام 1967. على مر السنين، مرت الوكالة بعدة تحولات، بما في ذلك فترة عملها باسم المكتب الوطني للتحقيقات (NBI)، قبل أن تعود إلى ACA وتصبح في النهاية هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا (MACC) عام 2009. كان الهدف من إنشاء MACC عام 2009 هو تمكين هيئة مكافحة الفساد بقدر أكبر من الاستقلالية والحرية في التحقيق في القضايا، مستوحاة من نماذج ناجحة مثل لجنة ICAC في هونغ كونغ. كما هدفت التغييرات التشريعية اللاحقة، مثل التعديلات التي أدخلت على قانون MACC لعام 2009 لتشمل أحكام المسؤولية المؤسسية، إلى تعزيز إطار مكافحة الفساد. يشير تطور وكالات مكافحة الفساد في ماليزيا إلى التزام مستمر بمعالجة الفساد. وقد أشارت عملية التحول إلى MACC إلى إدراك الحاجة إلى هيئة أكثر استقلالية وقوة للتصدي لهذه القضية بفعالية، مع التعلم من التجارب الدولية[14].

التشريع الأساسي الذي يحكم MACC هو قانون هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا لعام 2009 (القانون 694). والذي يمنحها الولاية للتحقيق في ومنع أي شكل من أشكال الفساد وإساءة استخدام السلطة ضمن نطاق

[13] Mu'adi, Sholih. (2021). Comparative Study of Anti-Corruption Agency in Indonesian and Malaysian Government for Eradication of Corruptions. Journal of Southwest Jiaotong University. Vol. 56. p. 743-754. https://doi.org/10.35741/issn.0258-2724.56.6.66

[14] Quah, Jon. (2015). Evaluating the effectiveness of anti-corruption agencies in five Asian countries: A comparative analysis. Asian Education and Development Studies. Vol. 4. p. 143-159. https://doi.org/10.1108/AEDS-10-2014-0050

اختصاصها. كما يمنح القانون MACC سلطات للتحقيق في الجرائم بموجب قوانين أخرى مدرجة على أنها "جريمة محددة"، مثل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعائدات الأنشطة غير المشروعة لعام 2001. كان التعديل الهام الذي أدخل على قانون MACC هو إضافة المادة 17أ، التي دخلت حيز التنفيذ عام 2020. ينص هذا الحكم على المسؤولية المؤسسية، حيث تتحمل المنظمات التجارية المسؤولية عن الأعمال الفاسدة التي يرتكبها الأفراد المرتبطون بها لصالح المنظمة، ما لم تثبت المنظمة أنها اتخذت إجراءات كافية لمنع الرشوة. يوفر الإطار القانوني الذي تستند إليه MACC أساسا قانونيا شاملا لمكافحة الفساد، ويغطي مجموعة واسعة من جرائم الفساد ويمتد ليشمل المسؤولية على كل من الأفراد والكيانات التجارية. يمثل إدخال المسؤولية المؤسسية (المادة 17أ) خطوة مهمة نحو تعزيز الممارسات التجارية الأخلاقية ومكافحة الفساد في القطاع الخاص[15].

1.3. الهيكل التنظيمي والإطار الاستراتيجي لهيئة مكافحة الفساد في ماليزيا (MACC)

يشتمل الهيكل التنظيمي لـMACC على أقسام ومراكز متخصصة مختلفة لتنفيذ ولايتها متعددة الأوجه. وتشمل هذه مدرسة التحقيق ومدرسة الاستخبارات ومدرسة القانون والملاحقة القضائية ومدرسة منع الفساد وإدارته ومركز الشركات لمكافحة الفساد والامتثال (CACCC). يسمح هذا الهيكل بتقسيم العمل وتطوير الخبرات في جوانب مختلفة من عمل مكافحة الفساد. لضمان نزاهتها وحماية حقوق المواطنين، تخضع MACC للمراقبة من قبل خمس هيئات مستقلة: المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد، واللجنة الخاصة المعنية بالفساد، ولجنة الشكاوى، وفريق مراجعة العمليات، وفريق الاستشارة والوقاية من الفساد. توفر هذه الهيئات طبقة خارجية من الرقابة والمساءلة. يعكس الهيكل التنظيمي المفصل لـMACC، بوحداته المتخصصة في التحقيق والوقاية والاستخبارات، النهج المتكامل الذي تتبعه الوكالات الدولية الناجحة مثل ICAC في هونغ كونغ. كما يشير إنشاء هيئات رقابية مستقلة إلى التزام داخلي بالشفافية والمساءلة في عملياتها.

أطلقت الحكومة الماليزية الخطة الوطنية لمكافحة الفساد (NACP) للفترة 2019–2023. حددت هذه الخطة الخمسية 115 مبادرة مصنفة تحت ستة محاور استراتيجية تهدف إلى تعزيز النزاهة السياسية، وتحسين تقديم الخدمات العامة، وزيادة الكفاءة والشفافية في المشتريات العامة، وتمكين المجتمع المدني. وقد تم تحديد NACP كعامل مساهم في تحسين ترتيب ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد (CPI) عام 2019. بناء على NACP، تم تقديم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (NACS) للفترة 2024–2028 كاستمرار وتعزيز لأجندة الإصلاح الوطنية. توفر NACS إطارا تفصيليا لمكافحة الفساد عبر مختلف القطاعات ومستويات الحوكمة،

[15] Richard Heeks (2012) Understanding Success and Failure of Anti-Corruption Initiatives, Crime Law and Social Change 58(5). https://doi.org/10.1007/s10611-011-9361-y

بهدف وصول ماليزيا إلى قائمة أفضل 25 دولة في مؤشر CPI الخاص بمنظمة الشفافية الدولية خلال السنوات العشر القادمة. يشير تنفيذ NACP والاستراتيجية اللاحقة NACS إلى التزام حكومي ماليزي مستمر وطويل الأجل بمعالجة الفساد من خلال إطار عمل شامل واستراتيجي. كما يؤكد تحديد هدف واضح لتحسين ترتيب ماليزيا في مؤشر CPI على طموح هذه الخطط الوطنية[16].

تشمل الأهداف الرئيسية لـ MACC تشجيع النزاهة والمساءلة في كل من القطاعين العام والخاص وتثقيف الجمهور حول الفساد وآثاره الضارة. تتماشى الأولويات الاستراتيجية للوكالة مع أهداف NACP وNACS، مع التركيز على المجالات الرئيسية مثل المشتريات العامة والتمويل السياسي والإنفاذ ضد الفساد الكبير. MACC مكلفة بالتحقيق في ومنع جرائم الفساد كما هو محدد في قانون MACC لعام 2009 والجرائم الأخرى المنصوص عليها، والتي تغطي جانبي الطلب والعرض للفساد. تعكس الأهداف الاستراتيجية لـ MACC فهما واسعا للطبيعة متعددة الأوجه للفساد، حيث تستهدف القطاعين العام والخاص على حد سواء وتشمل تدابير وقائية وتثقيفية وإنفاذية. هذا النهج الشامل ضروري للتصدي للتحديات المعقدة للفساد.

2.3. الأساليب والمبادرات التي تستخدمها MACC في مكافحة الفساد

تتمتع MACC بسلطة تلقي الشكاوى المتعلقة بالفساد وإساءة استخدام السلطة والتحقيق فيها. ولديها سلطة الحصول على المستندات والشهود وتوقيف الجناة واحتجازهم وإجراء تحقيقات شاملة في الممارسات الفاسدة المزعومة. تشير الإحصاءات الواردة في التقارير السنوية لـ MACC إلى عدد كبير من الاعتقالات التي تتم كل عام بتهم تتعلق بالفساد، حيث يظهر القطاع العام باستمرار ضعفا أكبر تجاه الفساد مقارنة بالقطاع الخاص.

الجدول الرئيسي 1: **إحصاءات الاعتقالات التي قامت بها MACC (2013–2020)**[17]

السنة	اعتقالات القطاع العام	اعتقالات القطاع الخاص	إجمالي الاعتقالات
2013	391	328	719
2014	387	301	688
2015	361	284	645

[16] Shamila Batohi, Christopher Stone (2023) He World's Anti-Corruption Efforts Need a Reset, Chandler,

[17] Ming-Li Hsieh, Op-cit, p. 5-15.

936	372	564	2016
879	350	529	2017
799	318	481	2018
865	340	525	2019
712	277	435	2020

يدل سجل MACC الثابت للاعتقالات على دورها النشط في إنفاذ قوانين مكافحة الفساد. يشير العدد الأكبر من الاعتقالات في القطاع العام إلى تركيز أكبر أو انتشار أكبر للفساد داخل المؤسسات الحكومية. ومع ذلك، فإن المعدلات المنخفضة نسبيا لأوراق التحقيق المفتوحة مقارنة بعدد الشكاوى المستلمة تشير إلى تحديات محتملة في معالجة ومتابعة جميع القضايا المبلغ عنها.

تشارك MACC بنشاط في منع الفساد من خلال مبادرات مختلفة، بما في ذلك إجراء مراجعات للأنظمة في الوكالات الحكومية والهيئات العامة لتحديد نقاط الضعف والتوصية بتحسينات في الإجراءات والضوابط الداخلية. كما تتعاون الوكالة مع منظمات في القطاعين العام والخاص لتطوير وتنفيذ برامج نزاهة وأطر امتثال لمكافحة الفساد. يعد إنشاء وحدات نزاهة داخل الوزارات والوكالات الحكومية ومركز الشركات لمكافحة الفساد والامتثال (CACCC) أمثلة رئيسية على هذه الجهود. يشير تركيز MACC على الوقاية إلى نهج استباقي لمعالجة العوامل المنهجية التي تساهم في الفساد من خلال تعزيز الأنظمة وتعزيز ثقافة النزاهة داخل المنظمات. هذا يتماشى مع فهم أن منع الفساد غالبا ما يكون أكثر فعالية وأقل تكلفة من التعامل مع عواقبه بعد وقوعه.

تدرك MACC أهمية الدعم والتوعية العامة في مكافحة الفساد. وتقوم بحملات توعية عامة ومحادثات وبرامج مختلفة لتثقيف المواطنين حول الآثار الضارة للفساد وتشجيعهم على الإبلاغ عن أي حالات يصادفونها. يتم إيلاء اهتمام خاص لإشراك الشباب والطلاب في مؤسسات التعليم العالي من خلال وحدات مكافحة الفساد المتخصصة ومعسكرات النزاهة، بهدف غرس قيم أخلاقية قوية منذ سن مبكرة. من خلال إشراك الجمهور بنشاط، وخاصة الشباب، تسعى MACC إلى تنمية مجتمع لديه تسامح منخفض تجاه الفساد ويشارك بنشاط في منعه وكشفه. تهدف هذه الاستراتيجية طويلة الأجل إلى خلق ثقافة مستدامة للنزاهة.

تشارك MACC أيضا في جهود تتبع وتجميد واسترداد الأصول المستمدة من أنشطة الفساد وغسل الأموال. يعد التعاون مع وحدة الاستخبارات المالية ووكالات إنفاذ القانون المحلية والدولية الأخرى أمرا بالغ الأهمية لهذه

الجهود. من خلال مصادرة واسترداد المكاسب غير المشروعة، تهدف MACC إلى شل الأنشطة الإجرامية وضمان عدم تمتع المتورطين بعائدات أنشطتهم غير المشروعة. يمثل تركيز MACC على استرداد الأصول رادعا كبيرا للفساد من خلال إظهار أن المتورطين لن يواجهوا المقاضاة فحسب، بل سيخسرون أيضا فوائد أنشطتهم غير المشروعة. يمكن أيضا استخدام الأصول المستردة لتعويض الخسائر الناجمة عن الفساد[18].

3.3. تقييم فعالية MACC: النجاحات والتحديات ومجالات التحسين

أبلغت MACC عن العديد من النجاحات في التحقيق في ومقاضاة قضايا الفساد رفيعة المستوى، بما في ذلك اعتقال ومحاكمة رئيس الوزراء السابق نجيب رزاق عام 2020. تثبت هذه القضايا قدرة MACC على معالجة الفساد على أعلى المستويات. أظهر ترتيب ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد (CPI) التابع لمنظمة الشفافية الدولية تحسنا عام 2019، فارتفع إلى المركز 51 مقارنة بالمركز 61 عام 2018، ويعزى ذلك جزئيا إلى تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الفساد (NACP). كما تحسن مؤشر CPI لماليزيا عام 2023، مما يشير إلى تأثير إيجابي لجهود مكافحة الفساد المستمرة. يشير هذا إلى أن MACC حققت بعض النجاحات الملحوظة من حيث الاعتقالات والملاحقات القضائية، وأن ماليزيا شهدت تحسينات في ترتيبها في مؤشر CPI في فترات محددة، مما يشير إلى أن جهود MACC –إلى جانب إصلاحات الحوكمة الأخرى– ساهمت في تحسين مجابهة الفساد في البلاد.

على الرغم من هذه النجاحات، لا تزال هناك مخاوف بشأن استقلالية MACC واحتمالية التدخل السياسي، حيث يثير موقعها المؤسسي تحت إدارة رئيس الوزراء تساؤلات حول التحيز المحتمل. كما ينظر إلى افتقار MACC إلى سلطات الادعاء المستقلة، حيث تتطلب موافقة المدعي العام لبدء الإجراءات الجنائية، على أنه قيد على فعاليتها. يمكن أن يؤدي هذا الاعتماد المحتمل إلى تأخيرات أو إحجام عن مقاضاة القضايا رفيعة المستوى التي تتضمن أفرادا مرتبطين سياسيا. على الرغم من جهودها، لا تزال MACC تواجه تحديات كبيرة، لا سيما فيما يتعلق باستقلاليتها المتصورة وقيود سلطاتها في الادعاء. يشير هذا إلى أن العوامل الهيكلية والسياسية قد تعيق قدرة MACC على تحقيق ولايتها بالكامل.

تم تقديم العديد من المقترحات لتعزيز استقلالية MACC ومساءلتها وفعاليتها. وتشمل هذه إنشاء لجنة خدمة مستقلة لمكافحة الفساد (ACSC) للإشراف على تعيين وعزل ضباط MACC، ونقل سلطات الادعاء إلى MACC أو هيئة مستقلة منفصلة، وتعزيز الرقابة البرلمانية على الوكالة. يمكن أن يؤدي الاستفادة بشكل أكبر من التكنولوجيا وتحليلات البيانات إلى تعزيز قدرة MACC على كشف والتحقيق في قضايا الفساد المعقدة. كما أن تعزيز التعاون

[18] Mu'adi, Sholih, Op-cit, p. 743-754.

مع منظمات المجتمع المدني وضمان قدر أكبر من الشفافية في عمليات MACC يمكن أن يحسن الثقة والدعم العامين. إن تنفيذ الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز استقلالية MACC ومنحها قدرا أكبر من الاستقلالية في الادعاء وتبني التطورات التكنولوجية يمكن أن يعزز بشكل كبير قدرتها على مكافحة الفساد بشكل أكثر فعالية. إن معالجة العوامل الهيكلية والسياسية التي قد تعيق عملها أمر بالغ الأهمية لتحقيق تقدم حقيقي[19].

4.3. تحليل مقارن: MACC وعلاقتها بالممارسات الدولية المبتكرة لمكافحة الفساد

يتوافق تبني MACC لاستراتيجية ثلاثية الجوانب تشمل التحقيق والوقاية والتثقيف العام مع النموذج الناجح للجنة ICAC في هونغ كونغ. تدرك كلتا الوكالتين أهمية اتباع نهج شامل لمكافحة الفساد. على غرار ICAC، لدى MACC أقسام متخصصة تركز على منع الفساد والعلاقات المجتمعية، مما يشير إلى فهم أن الإنفاذ وحده غير كاف للقضاء على الفساد. يشير التوافق الاستراتيجي مع نموذج ICAC المشهور إلى أن MACC قد أدرجت أفضل الممارسات الدولية في إطار عملها. ومع ذلك، قد يختلف مستوى فعالية التنفيذ ودرجة الاستقلالية المحققة.

يكمن الاختلاف الرئيسي في مستوى الاستقلالية. بينما تعمل ICAC باستقلالية كبيرة، حيث تقدم تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي لهونغ كونغ، فإن موقع MACC داخل إدارة رئيس الوزراء يثير مخاوف بشأن التأثير السياسي المحتمل. كما عملت لجنة KPK السابقة في إندونيسيا، على الرغم من مواجهتها لتحديات، في البداية بقدر كبير من الاستقلالية. على الرغم من أن المقتطفات لا تقدم تفاصيل واسعة حول استخدام MACC للتقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الكبيرة، إلا أن هذه مجالات يمكن أن تعزز فيها MACC قدراتها، مستخلصة الدروس من تجارب دول مثل أوكرانيا وكولومبيا. كما أن تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني وتعزيز قدر أكبر من الشفافية في عملياتها، كما هو الحال في بعض الأمثلة الدولية، يمكن أن يحسن بشكل أكبر من فعالية MACC وثقة الجمهور. يمكن أن تتعلم MACC من تجارب وكالات مكافحة الفساد الدولية الناجحة الأخرى من خلال السعي لتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية التشغيلية، وتبني أدوات تكنولوجية متقدمة للكشف والوقاية بشكل أكثر نشاطا، وتعزيز شراكات أقوى مع الجهات الفاعلة غير الحكومية لإنشاء نظام بيئي أكثر قوة لمكافحة الفساد. إن النظر في إصلاحات لتعزيز استقلالية MACC وسلطاتها في الادعاء، مع الاستمرار في الاستفادة من التكنولوجيا والتفاعل مع المجتمع المدني، يمكن أن يؤدي إلى تقدم أكبر في مكافحة الفساد.

غالبا ما يعزى نجاح وكالات مكافحة الفساد مثل ICAC في سنغافورة وهونغ كونغ إلى الإرادة السياسية القوية والمستمرة لحكوماتها. هذا الالتزام الثابت من أعلى مستويات القيادة أمر بالغ الأهمية لتمكين وكالات مكافحة

[19] Mu'adi, Sholih. Op-cit, p. 743-754.

الفساد والتغلب على مقاومة أصحاب المصالح. كما أن فعالية استراتيجيات مكافحة الفساد تعتمد بشكل كبير على السياق، وتتأثر بالمشهد السياسي والاجتماعي والثقافي المحدد للبلد. يلعب السياق الماليزي الفريد، بما في ذلك ثقافتها السياسية والتجارية، دورا مهما في تشكيل التحديات والفرص لمكافحة الفساد. إن وجود إرادة سياسية قوية وبيئة سياسية مواتية أمران أساسيان لنجاح أي وكالة لمكافحة الفساد، بما في ذلك MACC. إن فهم ومعالجة العوامل السياقية المحددة في ماليزيا أمر ضروري لتصميم وتنفيذ استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد.

تسلط دراسات الحالة الناجحة مثل لجنة ICAC في هونغ كونغ، ولجنة KPK في إندونيسيا في بدايتها، الضوء على أهمية الاستراتيجيات المتكاملة والاستقلالية. تستخدم هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا (MACC) استراتيجية ثلاثية الجوانب مماثلة لـ ICAC وحققت بعض النجاحات في التحقيق والوقاية. ومع ذلك، لا تزال تواجه تحديات تتعلق باستقلاليتها المتصورة وقيود سلطاتها في الادعاء[20].

خاتمة

هناك حاجة إلى مزيد من البحث لتقييم التأثير طويل الأجل لاستراتيجيات مكافحة الفساد المبتكرة المختلفة وتحديد أفضل الممارسات لتكييف هذه المناهج مع مختلف السياقات الوطنية.

تشمل المناهج المبتكرة لمكافحة الفساد الإداري على المستوى الدولي الاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز الشفافية والكشف، وتطبيق رؤى سلوكية لتعزيز السلوك الأخلاقي، وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة، وتعزيز العمل الجماعي بين مختلف أصحاب المصلحة.

إن مكافحة الفساد الإداري مسعى مستمر يتطلب ابتكارا وتكيفا والتزاما ثابتا من جميع أصحاب المصلحة. من خلال التعلم من التجارب الدولية وتبني مناهج جديدة، يمكن للدول أن تسعى جاهدة نحو بناء مجتمعات أكثر شفافية ومساءلة وعدالة.

بالنسبة لواضعي السياسات، يجب أن تكون أولوياتهم تعزيز استقلالية وكالات مكافحة الفساد ومساءلتها، وضمان تخصيص موارد كافية وتوفير الحماية للمبلغين عن المخالفات، وتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة. يجب على الحكومات أيضا استكشاف فرص دمج التكنولوجيا والرؤى السلوكية في استراتيجياتها لمكافحة الفساد.

يعد اتباع نهج متعدد الأوجه ومتكامل يجمع بين الإنفاذ القوي والوقاية الاستباقية والمشاركة العامة المستدامة أمرا بالغ الأهمية لمكافحة الفساد بفعالية. يعد استقلال وكالات مكافحة الفساد عن التدخل السياسي، إلى جانب

20

الإرادة السياسية القوية من الحكومة والدعم الشعبي الواسع، من العوامل التمكينية الأساسية. يمكن أن يؤدي تبني الابتكارات التكنولوجية ودمج رؤى من علم السلوك إلى تعزيز قدرات جهود مكافحة الفساد بشكل كبير.

توصيات عامة

تشير التجارب الدولية الرائدة إلى أن مكافحة الفساد الإداري تتطلب نهجا شاملا ومتكاملا يشمل عدة عناصر أساسية. يجب على الدول الساعية إلى تعزيز جهودها في هذا المجال أن تولي اهتماما خاصا للعوامل التالية:

- **إنشاء وتمكين هيئات مستقلة لمكافحة الفساد:** تتمتع هذه الهيئات بالاستقلالية والسلطة اللازمة للتحقيق في قضايا الفساد ومقاضاة المتورطين دون خوف أو محاباة.
- **سن تشريعات شاملة لمكافحة الفساد وإنفاذها بفعالية:** يجب أن تغطي هذه التشريعات جميع أشكال الفساد، بما في ذلك الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ، وأن تنص على عقوبات رادعة.
- **تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة والمشتريات:** يمكن تحقيق ذلك من خلال نشر المعلومات ذات الصلة، وتبسيط الإجراءات، وإنشاء آليات للمساءلة.
- **تعزيز ثقافة النزاهة والأخلاق داخل القطاع العام:** يتضمن ذلك توفير التدريب للموظفين العموميين ووضع مدونات سلوك واضحة.
- **الاستفادة من الحكومة الإلكترونية والتكنولوجيا:** يمكن أن تساعد هذه الأدوات في تقليل فرص الفساد وتعزيز الكشف عنه.
- **تهيئة بيئة تمكن المجتمع المدني ووسائل الإعلام:** يجب حماية المبلغين عن المخالفات ودعم الصحافة الاستقصائية والسماح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل بحرية.
- **تعزيز التعاون الدولي:** يجب على الدول الالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة الفساد والمشاركة في الجهود العالمية لمواجهة هذه الظاهرة.
- **تنفيذ آليات قوية لحماية المبلغين عن المخالفات:** تشجع هذه الآليات الأفراد على الإبلاغ عن حالات الفساد دون خوف من الانتقام.
- **التقييم المنتظم وتكييف استراتيجيات مكافحة الفساد:** يجب على الدول مراجعة استراتيجياتها بانتظام وتكييفها بناء على التحديات المتغيرة وأفضل الممارسات.

تتطلب مكافحة الفساد الإداري التزاما طويل الأمد وإرادة سياسية مستمرة. من خلال تبني هذه التوصيات والتعلم من التجارب الدولية الرائدة، يمكن للدول أن تحقق تقدما كبيرا في الحد من الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

1. Arman Sahri Harahap, Husain Syam, Haedar Akib, Akbar Mukmin, Hasnawi Haris, (AICoBPA 2020), The Perspective of Corruption Risk Management Strategy in Indonesia, 3rd Annual International Conference on Public and Business Administration Atlantis Press, Volume 191, p. 367-370.
2. Chivandire, Luckmore & Saruchera, Munyaradzi & Pillay, Pregala. (2024). Evaluating the Effectiveness of Anti-Corruption Strategies in the healthcare sector: A comparative SWOT Analysis of Zimbabwe and South Africa African Journal of Development Studies (AJDS). African Journal of Development Studies (formerly AFFRIKA Journal of Politics, Economics and Society). Vol. 14. p. 425-446. https://doi.org/10.31920/2634-3649/2024/v14n4a19
3. Garrido, Marco & Zaloznaya, Marina & Wilson, Nicholas. (2024). A Comparative Historical Sociology of Corruption. Sociology Compass. 18. https://doi.org/10.1111/soc4.70020
4. H. Habiburrochman, Septinus Saa, Diana Indrayana, Filasti Rahma (2024) Tackling Corruption in the Public Sector: Innovative Approaches and Policy Reforms. https://doi.org/10.59613/ejan4589
5. Jones, David. (2022). Challenges in combating corruption in Malaysia: issues of leadership, culture and money politics. Public Administration and Policy. Vol. 25. https://doi.org/10.1108/PAP-01-2022-0002
6. Leo Agustino, Indah Fitriani, Harits Hijrah Wicaksana, Ahmad Daelami (2021), Corruption Eradication in Indonesia: The Experience of The Corruption Eradication Commission (KPK), Journal of Governance, 6(2), https://doi.org/10.31506/jog.v6i2.12126
7. Mahmud, Nurfarizan & Mohamed, Intan. (2023). Fight Against Corruption in Malaysia: Is It a Successful Story? Conference: International Conference on Accounting Education and Research.
8. Manan, Abdul & Nor, Mohd & Adnan, Zatul & Ismail, Mohd Mahadee. (2022). Governance of Corruption: The Role of Malaysian Government in the Anti-Corruption Efforts. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences. Vol. 12. https://doi.org/10.6007/IJARBSS/v12-i12/16007
9. Ming-Li Hsieh (2016), A Case Study: Lessons from the Hong Kong Independent Commission Against Corruption, International Journal of Criminology and Sociology, Vol. 6: p. 5-15. https://doi.org/10.6000/1929-4409.2017.06.02
10. Mu'adi, Sholih. (2021). Comparative Study of Anti-Corruption Agency in Indonesian and Malaysian Government for Eradication of Corruptions. Journal of Southwest Jiaotong University. Vol. 56. p. 743-754. https://doi.org/10.35741/issn.0258-2724.56.6.66
11. Nik Ahmad Kamal bin Nik Mahmood (2023) Fighting the menace of the society: pursuing the corrupt, 96 IIUM Law Journal, Vol. 31 (1), p. 95-138.
12. Paul M. Heywood (2018) Combating Corruption in the Twenty-First Century: New Approaches, Daedalus, 147(3). https://doi.org/10.1162/daed_a_00504
13. Quah, Jon. (2015). Evaluating the effectiveness of anti-corruption agencies in five Asian countries: A comparative analysis. Asian Education and Development Studies. Vol. 4. p. 143-159. https://doi.org/10.1108/AEDS-10-2014-0050
14. Richard Heeks (2012) Understanding Success and Failure of Anti-Corruption Initiatives, Crime Law and Social Change 58(5). https://doi.org/10.1007/s10611-011-9361-y
15. Shamila Batohi, Christopher Stone (2023) He World's Anti-Corruption Efforts Need a Reset, Chandler.